إنعكاسات الإصلاح الانتخابي على المشاركة السياسية في الجزائر: دراسة مقارنة تحليلية على ضوء الانتخابات التشريعية 1997-2012

أ/ دلباز كمال جامعة ابن خلدون – تيارت

ملخص:

تعد عملية انتقاء النظام الانتخابي أحد أهم القرارات لأي نظام ديمقراطي كآلية مشروعة لتقسيم مهام السلطة بين المجموعات السياسية وفقا لأوزانها النسبية، الأمر الذي يجعله صاحب الاختصاص في توسيع أو تضيق دائرة المشاركة السياسية، وذالك بفرض إستراتيجية معينة إما ضمانا للتداول السلمي على السلطة بين النخب السياسية أو لإعادة إنتاجها من جديد.

وعليه فإن الثغرات التي لازمت النظام الانتخابي في مساره التطوري الذي قطعه من مرحلة الأحادية الحزبية وحتى التعددية السياسية شكلت المفجر الأساسي لكل الأحداث التي شهدها النظام السياسي، كما أن ازدواجية الطرح السياسي القانوني كشف النقاب عن مدى تطابق الفعل مع القاعدة القانونية من منظور الغاية والوسيلة الأمر الذي جعل من التجربة الجزائرية قيمة مضافة عكست بصورة واضحة جدلية "العالمية والخصوصية" التي يثيرها مفهوم العدالة التمثيلية.

Abstract:

Le choix du mode électoral demeure le plus important acte dans tout système démocratique en tant que mécanisme légal agissant dans l'optique d'une séparation et d'une répartition des pouvoirs attribués aux différences groupes politiques en fonction de leur ancrage populaire relatif dont elles se réclament. Il est donc, le seul à disposer des compétences en matière d'élargissement ou de réduction du cercle de la participation politique, ceci étant rendu possible, par l'appel à une stratégie précise, dans le but d'assurer une alternance politique pacifiée et apaisée aux différents pouvoirs entre les élites politiques, ou pour leur redéploiement.

Les lacunes qui ont accompagné le système électoral dans son évolution vers le pluralisme politique à partir d'une vision politique unique ont constitué le détonateur par excellence de tous les évènements qu'a connus le corpus politique dans son ensemble. La bivalence dans le choix politico-judiciaire des normes (séparation du judiciaire et du politique et leur non-affiliation) a montré la véritable cohésion entre l'acte éminemment électoral et son assise politique d'un point de vue de la conception des fins et des moyens ceci conféra à l'expérience algérienne une plus-value reflétant la symbiose entre l'universalité et la spécifié algérienne à savoir la parfaite harmonie des composantes du concept de la justice représentative.

سياقات المشهد الانتخابي في الجزائر: مقتضيات الإصلاح وفلسفة التوازنات السياسية

يعتبر التصويت أداة فعالة في يد المواطن للرقابة والمشاركة والتأثير؛ كما يعتبر الامتناع كذلك موقفا سياسيا يحمل رسائل ودلالات سياسية كبرى تجد تفسيرها في فقدان الثقة في الانتخابات كوسيلة في التعبير عن الإرادة الشعبية وفي التغيير، وعليه فقبل التطرق إلى المحاور الكبرى للمقارنة في إطار الاستحقاقات الانتخابية التشريعية1997-2012 تحاول الدراسة تسليط الضوء على الساق العام الذي سبق هاذين الإستحقاقين الانتخابين.

فبالنسبة للانتخابات التشريعية1997 فإنه في إطار استكمال بناء المؤسسات الدستورية وسعيا لوضع حد للأزمة المؤسساتية التي شهدتها البلاد جراء توقيف أول انتخابات تشريعية تعددية1991 وتبعا للمحافظة على المكاسب المحققة بعد العودة إلى المسار الانتخابي والدستوري من خلال إجراء الانتخابات الرئاسية16 نوفمبر1995 والاستفتاء الدستوري28 نوفمبر 1996 عمد رئيس الجمهورية السيد الأمين زروال بعد استشارة الطبقة السياسية في إطار ندوة الوفاق الوطني ليومي14-15سبتمبر1996 الإعلان عن تنظيم انتخابات تشريعية بتاريخ05 جوان1997 وهذا بعد أن تم استكمال النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بهذه الانتخابات، وضمانا لنزاهة هذه الانتخابات وشفافيتها اتخذت العديد من الإجراءات كان من أبرزها ما يلي[1]:

- تنصيب لجنة وطنية مستقلة طبقا للأرضية المتضمنة إنشاء هذه اللجنة.
- إصدار رئيس الجمهورية تعليمة لمسؤولي أعوان الإدارة لضمان حياد الإدارة.
- دعوة ملاحظين دوليين لمراقبة كل مراحل العملية الانتخابية عبر كامل التراب الوطني.

ومن جهة أخرى فباعتبار أن الجزائر عضوا في الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان ومن الموقعين على ميثاق الوحدة الإفريقية والذي يعترف بضرورة النهوض بالمبادئ والمؤسسات الديمقراطية والحاكمة الجيدة فضلا على التزامها في اتفاق الشراكة الموقع مع الإتحاد الأوروبي في2005 باحترام حقوق الإنسان،فإن هذه الحقوق التي هي جوهرية لممارسة الحريات العامة لكنها بقية مفرغة من محتواها بسبب صرامة المرسوم92-44 المنظم لحالة الطوارئ[2] الذي كانت له تداعيات على سلوك الهيئة الناخبة في التعبير مما أسس لظاهرة العزوف الانتخابي.

---

[1]- كريمة جباري،الإصلاحات السياسية في الجزائر(1989-1997)، مذكرة ماجيستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم الإنسانية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2001.، ص.175.

[2]- المنظمة الدولية لنشر التقارير حول الديمقراطية **(DRI)**،"تقييم إطار تنظيم الانتخابات: الانتخابات الرئاسية والتشريعية والاستفتاءات والانتخابات الولاية و الجماعية"، أنظر الرابط:

تاريخ الدخول2013/11/07. http://www.democracy-reporting.org/downloads/reports/algeria_rapport_arabe.pdf

أما بالنسبة للانتخابات التشريعية 2012 وفي إطار السياق "الجيوسياسي" اكتست الانتخابات التشريعية الجزائرية التي جرت في 10 ماي 2012 أهمية خاصة بل ومحطة مهمة في مسيرة الترسيخ الديمقراطي ليس فقط بالنظر للنتائج التي تمخضت عنها وإنما أيضا بالنظر للسياق التاريخي(الداخلي والخارجي) الذي تمت فيه والذي حملها رهانات وتحديات جسيمة، فقاعدة الإصلاحات الانتخابية جلبت معها متغيرات عميقة جعلتها تختلف في جوانب عديدة مع سابقاتها من حيث عدد المقاعد المتنافس عليها والأحزاب المشاركة فيها وهيئات الإشراف والرقابة عليها.

ومن جهة أخرى فإن ضغط المناخ الدولي كان له وزنه في هذه الإصلاحات حيث مثل تحولا عميقا نسف أنظمة مستبدة قهرت شعوبها وهو الأمر الذي تنبهت له "الإمبريالية العالمية" بعد أن فاجأتها الثورة التونسية والمصرية التي هزت أركان مصالحها فاستخلصت الدرس بسرعة فائقة لتقوم بعدها باستباق الثورة الليبية وتطويعها لخدمة أغراضها ولما نجحت راحت تكرر نفس السيناريو بسورية، لكن هذه المرة لم يكن الهدف محليا- وضع قطر عربي تحت الهيمنة الإمبريالية- بل إقليميا ذي أبعاد عالمية وهو كسر محور المقاومة الإقليمي الممتد من إيران إلى جنوب لبنان مع ما يترتب عن ذلك من اختلال في موازين القوى العالمية، حيث غيرت أدوات سيطرتها القديمة بأخرى جديدة أقل كلفة وأشد بطشا.

وفي خضم هذا الزحف بدا وكأن الدور القادم سيكون على الجزائر خصوصا في ظل تزايدت الضغوط المسلطة عليها من زحف "طوارق مالي الذين احتلوا شمال مالي وأعلنوا الانفصال وتشكيل دولة الأزواد على حدود الجزائر الجنوبية ما جعل القيادة الجزائرية تستوعب الدرس الليبي وقبلها الدرس العراقي والصربي من حروب الإمبريالية تحت يافطة الديمقراطية وحقوق الإنسان حيث شرعت في إصلاحات سياسية عديدة منها:

رفع حالة الطوارئ السارية المفعول منذ 1992 حيث دعى رئيس الجمهورية في مطلع أفريل2011 إلى إقرار إلغاء حالة الطوارئ في البلاد وتعويضها بقانون مكافحة الإرهاب[1] بهدف إتاحة الفرصة للتظاهر السلمي كما شملت الإصلاحات مجالات الانتخاب والإعلام المكتوب والسمعي البصري وتكوين الجمعيات والأحزاب ومشاركة المرأة في الهيئات التمثيلية كما قبلت ولأول مرة استقبال ملاحظين من الاتحاد الأوروبي ومن الأمم المتحدة...لمراقبة الانتخابات خصوصا وأن العشرية لازالت حاضرة في الضمير الجمعي لكل جزائري.

فالخيار ظل واحدا وهو تعميق الاصلاح وغير ذلك يكون الانحدار الذي لا قرار له وبفضلها استطاعت السلطة تفويت الفرصة على الأطراف المتربصة من خلال تكريس قناعة التغيير بصناديق الاقتراع بدلا من الشارع والتدخل الأجنبي قصد إعادة ترتيب التوازنات السياسية وترشيد ممارساتها، فمن خلال هذا

[1]- عصام بن الشيخ، مشروع الإصلاح السياسي في الجزائر: مبادرة تاريخية أم استمرار احتكار السلطة للصواب. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011، ص.4.

الطرح تحاول الدراسة إجراء مقارنة بين الإنتخابين1997-2012 وفق فرعين أساسين حيث يتناول الفرع الأول انعكاس الإصلاح الانتخابي على تركيبة المجالس المنتخبة، أما الفرع الثاني فسيتناول انعكاسات النظام الانتخابي على المشاركة السياسية في كلا الانتخابين والأداء البرلماني.

الفرع الأول: انعكاسات النظام الانتخابي على تركيبة المجالس المنتخبة: البرلمان.

بالفعل لقد كان للإصلاحات المنبثقة عن تطبيق الأمر97 والقانون العضوي12 انعكاسات عديدة خاصة تجاه عدد مقاعد البرلمان فضلا على طبيعة تركيبته وذالك من خلال:

- **أولا: زيادة عدد مقاعد البرلمان:** بالنظر إلى الأمر97-07 والقانون العضوي رقم 12-04 يمكن القول أنه لم يختلف قانون الانتخاب 2012 عن سابقيه كثيرا كونه أبقى على نظام اقتراع يعتمد نظام القوائم والتمثيل النسبي في انتخابات تتم على الصعيد الوطني وفي دورة واحدة وضمن الدوائر الإدارية الموجودة أي48 ولاية إضافة إلى تخصيص مقعد واحد لكل حصة تتضمن 80.000 نسمة على أن يخصص مقعد إضافي لكل حصة متبقية تشمل40.000 نسمة، فضلا على تخصيص4 مقاعد بالنسبة للولايات التي يساوي أو يقل سكانها 350.000 نسمة وتخصيص 8 مقاعد للجالية الوطنية بالخارج ونظام الباقي الأقوى وعتبة التمثيل5%.[1]

إلا أن جوهر الاختلاف بينهما تمثل في زيادة عدد مقاعد البرلمان نتيجة لاعتماد نظام التمثيل النسبي على القائمة الذي يسمح بتمثيل مختلف التشكيلات السياسية حيث كان المجلس النيابي المنتهي ولايته1997 يشتمل على 380 مقعد إلا أنه تماشيا مع متطلبات التمثيل والتوزيع السكاني الجديد فقد ارتفع عدد مقاعد البرلمان من380 إلى462 مقعد[2] أي بزيادة 82مقعدا كما ارتفع عدد الأحزاب المشاركة التي تضاف إلى قائمة الأحزاب السياسية القديمة من39 إلى44 حزبا من ضمنهم21 حزبا اعتمدوا حديثا وبلغ عدد القوائم المستقلة* أزيد من208 قائمة حرة.[3]

وعلى هذا الأساس فإذا كان العقدين الماضيين في ظل الأمر97-07 تميزا بعرقلة وزارة الداخلية الاعتماد الحزبي بدعوى تنظيم الساحة السياسية وإيقاف فوضى النشاط الحزبي وإعادة إنتاج التوازنات السياسية إلا أنه من جهة أخرى ساهم وبقدر كبير في إقصاء العديد من الأحزاب ما أدى إلى تحجيم المعارضة حيث أرغمت

---

[1]- المادة 3، 4 من الأمر97-08 المؤرخ في 27شوال عام1417 الموافق لـ6 مارس1997 المتضمن تحديد الدوائر الانتخابية وعدد المقاعد المطلوب شغلها في البرلمان الجريدة الرسمية العدد: (12)، الجريدة الرسمية، بتاريخ06 مارس1997.

[2]- المعهد الديمقراطي الوطني(**N.D.I**)، التقرير النهائي حول الانتخابات التشريعية 10 ماي2012، الجزائر: 2012، ص.15.

*- في هذا السياق بلغ عدد القوائم الحرة في المسيلة مثلا 40 قائمة وهو رقم قياسي يمثل ضعف القوائم السابقة في الانتخابات التشريعية2007 أنظر عبد العالي، الإصلاحات السياسية ونتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في لجزائر، مرجع سابق، ص.10.

[3]- خالد بوهند، الانتخابات التشريعية الجزائرية: تغيير ديمقراطي أم عودة إلى نظام الحزب الواحد، المجلة العربية للعلوم السياسية العدد 37، 2013، ص.12.

العديد من الجمعيات ذات الطابع السياسي التي نشأت في ظل القانون89-11 على التكيف مع التعديلات الجديدة الأمر الذي أجبرها على تغيير تسمياتها وأهدافها وأسسها بما يتماشى مع المواد3،5 من الأمر97-09 وأدى في نفس الوقت لحل الكثير منها(حوالي30 حزب)[1] فمن بين61 حزب معتمد استوفي تسعة فقط الشروط المطلوبة.[2]

فمن خلال هذا الطرح يبرز مدى إسهام الأمر97 في تجاوزه لحقوق الإنسان التي نص عليها الدستور وكذا النصوص الدولية التي صادقت عليها الجزائر في العديد من الاتفاقيات الدولية، وهنا يطرح حجم التباين بين نصوص الدستورية الوطنية والنصوص الدولية، فالواقع أن سلطة المشرع ظلت مقيدة حيث لا يجوز له وضع شروط أو النص على إجراءات تؤدي إلى انتهاك الحق أصلا أو التضييق من ممارسته، ولهذا يجب أن يكون دور المشرع تنظيميا وليس إنشائيا[3] وعليه يمكن القول أن قانون الأحزاب 97-09 جاء في ظل أزمة نظام سياسي ليعالج المرحلة الراهنة ما يعني أنه لا يصلح لأن يكون القانون الرسمي في ظل انتهاء أزمة النظام.

وسياقا لذالك فإن الإصلاح الانتخابي الجديد12-04 أعاد تسهيل العملية، حيث ارتفع عددها من من39 إلى44 حزبا إلا أن زيادة الأحزاب ليس مشكلة وليس حلا في نفس الوقت فالمؤسسات التمثيلية هي أجهزة الفرز الحقيقية لمدى الانتشار الواسع لهذه الأحزاب إلا أن فتح الاعتماد لأكثر من20 حزب في وقت جد وجيز يعد في الحقيقة أداة من أدوات الهندسة الانتخابية لتشتيت أصوات المعارضة من جهة ولرفع نسبة المشاركة لجلب اهتمام الناخبين وراء هذه الأحزاب الجديدة رغم ضعفها التنظيمي والتنافسي من جهة أخرى[4].

- **ثانيا: التمثيل الوصفي:** عرف المجلس الشعبي الوطني تغييرا - تاريخيا-هاما في تركيبة السياسية المشكلة له ففي السابق تميز بضعف تمثيل المرأة في الحياة السياسة رغم المكانة التي تحظى بها المرأة في المجتمع الجزائري من حيث التعليم ونسبة المتحصلين على مستوى الجامعي، حيث تحسنت نسبة تمدرسهن وبلغت1266. % مقابل6 5.85% في أوساط الذكور المستوى الثانوية629. % للنساء مقابل2020. % للرجال إلا أن مؤشر المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية ظل ضعيفا حيث يبقى حجم التمثيل السنوي في

---

[1]- محمد بوضياف، مستقبل النظام السياسي الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008، ص.181.

[2]- تمثلت هذه الأحزاب في: MSA. PAJP ، FSN ، PT، MDRA ، FFS، RND . FLN، FFD أنظر:

- MOHAMED BOUSSOUMAH , la Parenthese des pouvoirs publics constitutionnels de 1992 A 1998 , OPU, Algérie , 2005 , p. 362 .

[3]- كريمة جباري، مرجع سابق، ص.171.

[4]- هشام موفق، "جدل حول أحزاب جديدة بالجزائر" الجزير نت أنظر الرابط:

http://www.aljazeera.net/news/pages/3b6675cd-639e-42f6-99a9-761a11f96f18.2013/11/05 تاريخ الدخول

البرلمان الجزائري بغرفتيه جد ضعيف، فسجل حضورها في مجلس الأمة عام1997بـ ثلاثة 3 منتخبات من أصل69 [1].

أما في المجلس الشعبي الوطني فبلغ عددهن 10 نائبات أي2.61 % مقابل370 نائب أي بنسبة 97.39 %، أما في انتخابات 2002 فقد ارتفع عددهن في المجلس الشعبي الوطني مقارنة بإنتخابات1997 الى26 نائبة أي بنسبة6.69 % مقابل363 نائب أي بنسبة93.31 % [2]، اما في الانتخابات التشريعية 2007 الذي يضم389 نائبا فقد وصل عدد النساء إلى29 نائبة أما في مجلس الأمة فلم يتعدد عددهن4 نساء مقابل140 نائب وهو ما يمثل872. % [3] إلا أنه بفضل القانون الجديد 12-03 ارتفع التمثيل النسوي من7.7% إلى31.6% أي146 منتخبة حيث تمثل هذه النسبة أعلى تمثيل تشريعي مقارنة ببلدان المغرب العربي [4] بعدما احتلت المرتبة الأخيرة مغاربيا بعد كل من موريتانيا وتونس والمغرب في برلمان2007 [5] وهذا ما يؤكد رغبة المشرع في تحقيق مبدأ العدالة التمثيلية توسيعا لدائرة المشاركة السياسية كما هو الشكل التالي:

الشكل رقم "10" يوضح تطور المشاركة السياسية للمرأة في المجلس الشعبي الوطني 1997-2012

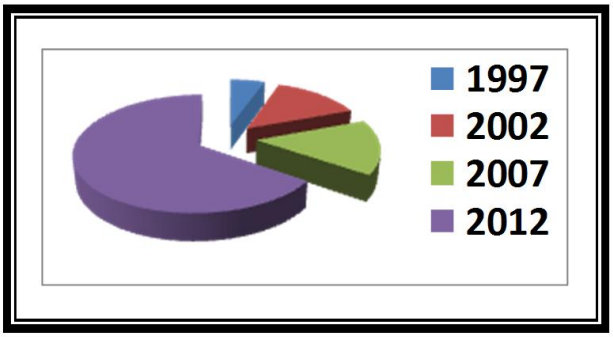

[1]- عبد النور ناجي، التمثيل السياسي في البرلمان التعددي الجزائري، مجلة التواصل، العدد20، 2007، ص.311.

[2]- أحمد بيطاط، الاقتراع النسبي والتمثيلية: حالة الجزائر، مذكرة ماجيستير، جامعة باتنة: كلية الحقوق، 2004-2005، ص.111.

3- عبد النور ناجي، "أزمة المشاركة السياسية في الجزائر: دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية2007"، ص.15. أنظر الرابط:
http://i3.makcdn.com/userFiles/n/a/nadjiabdenour/office/1219231041.pdf

[4]- المعهد الديمقراطي الوطني(N.D.I)، مرجع سابق، ص.28.

[5]- عبد الرزاق سويقات، إصلاح النظام الإنتخابي لترشيد الحكم في الجزائر. مذكرة ماجيستير، جامعة قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009، ص.168.

الفرع الثاني: إنعكاسات النظام الإنتخابي على المشاركة السياسية.

تفاديا للإنزلاقات نظام الانتخاب بالأغلبية في دورين المطبق في الانتخابات التشريعية 1991 والذي لم يعكس بصورة حقيقية الخارطة الحزبية المنبثقة عن قانون89-11 حيث أدى إلى إقصاء العديد منها رغم أن المشرع وقتها أعطاها تسهيلات كبير في تأسيسها جاء الأمر97-07 والقانون العضوي12-01 للإعلان عن نظام بديل وهو نظام التمثيل النسبي كأحد أبرز مرحلة من مراحل تطور النظام الانتخابي .

- **أولا: النظام الانتخابي: تناسبية التمثيل.** يساهم نظام التمثيل وبشكل كبير في بروز تمثيلية موسعة ومتنوعة من الأحزاب في البرلمان حتى و إن كانت هذه الأحزاب صغيرة وتشكل أقلية في الحياة السياسية عوضا عن نظام الأغلبية الذي ينتج في غالب الأحيان برلمان يتشكل من ثنائية حزبية أو تكتلات حزبية تضمن الأغلبية المريحة[1] ، وعليه فقد شجع النظام الانتخابي الجديد المعتمد في الإنتخابات1997، 2002 2007، 2012 على تأسيس أحزاب سياسية جديدة سواء بالانشقاق من الأحزاب أخرى أو وفق المؤتمرات التأسيسية العادية المنصوص عليها في قانون الأحزاب لسنة1997 فضلا على أنه في ظل نظام الانتخاب النسبي على القائمة يكون عدد المقاعد المحصل عليها من طرف كل حزب أكثر تناسبا مع عدد الأصوات التي حصل عليها هذا الأخير مقارنة باعتماد النظام الفردي بدورين الذي لا يحقق هذا المكسب كما هو الحال مع الانتخابات التشريعية1991، وهو ما توضحه المنحنيات البيانية التالية:

الشكل رقم"20" يوضح درجة التناسب بين الأصوات والمقاعد في ظل نظام الانتخاب الفردي بدورين

- الدور الأول من تشريعيات سنة1991 -

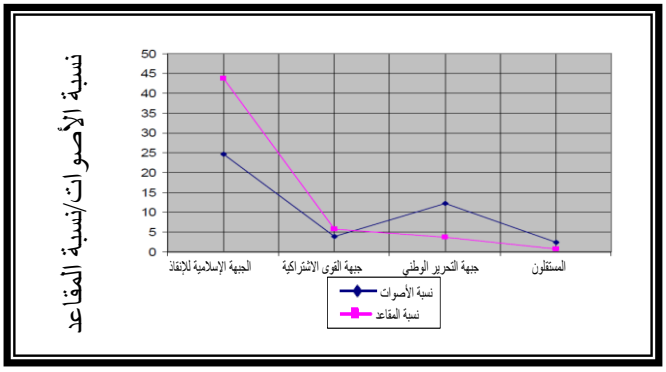

المصدر: من إعداد الباحث بعد الإطلاع على نتائج إعلان المجلس الدستوري1991

[1]- إدريس بوكرا، الإقتراع النسبي وأثره على التعددية السياسية على ضوء تجربة الإنتخابات التشريعية في الجزائر، مجلة الفكر البرلماني، العدد9، 2007، ص.56.

الشكل رقم: "30" يوضح درجة التناسب بين الأصوات والمقاعد في ظل نظام التمثيل النسبي على القائمة

- الانتخابات التشريعية1997 -

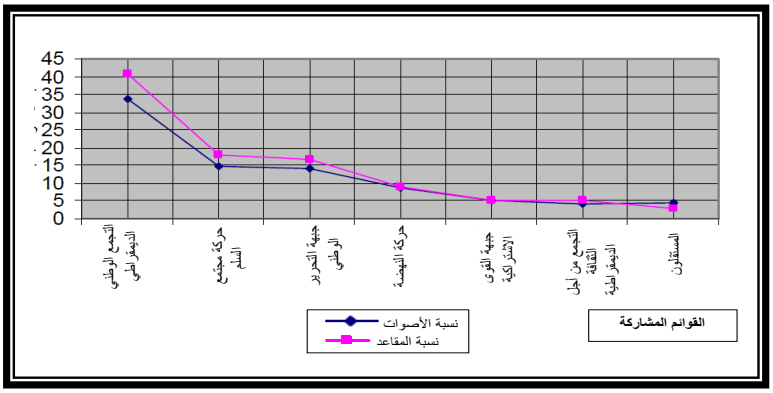

المصدر: من إعداد الباحث بعد الإطلاع على نتائج إعلان المجلس الدستوري1997.

الشكل رقم: "40" يوضح درجة التناسب بين الأصوات والمقاعد في ظل نظام التمثيل النسبي على القائمة

- الانتخابات التشريعية 2002 -

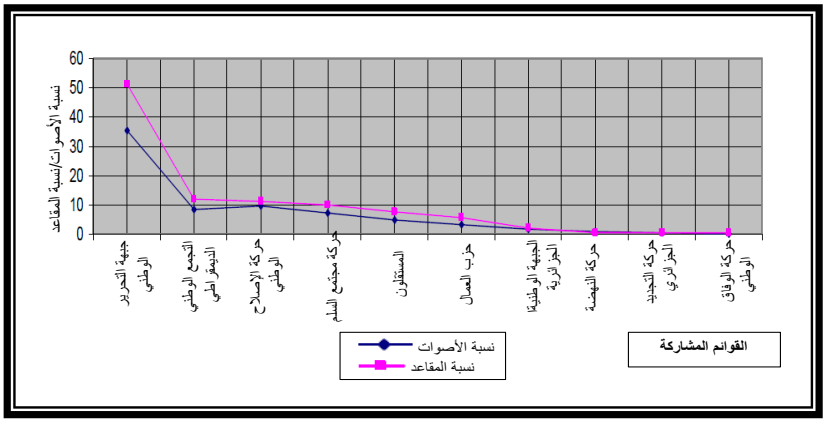

المصدر: من إعداد الباحث بعد الإطلاع على نتائج إعلان المجلس الدستوري2002.

باستقراء نتائج مقارنة يتبين أنه في ظل الانتخاب الفردي بدورين في تشريعيات1199 قد أفضى لتباين واضح بين إحداثيتي الأصوات التي تحصلت عليها كل تشكيلة سياسية ونسبة المقاعد، أما المنحنيات رقم40،30، فهي تبين درجة التناسب المحققة بين الأصوات والمقاعد التي حصلت عليها الأحزاب السياسية

الفائزة في هذه الانتخابات وذالك من خلال ضيق الفجوة بين منحنى نسبة الأصوات ونسبة المقاعد حتى أن المنحنيين يتطابقان في كثير من النقاط.

ومن جهة اخرى فعلى الرغم اعتماد المشرع الدستوري نمط الاقتراع النسبي على القائمة المغلقة وفقا لتسلسل الأسماء من الأعلى إلى الأدنى، بدلا من نمط الاغلبية نظرا لإيجابياته في بروز تمثيلية موسعة من الأحزاب في البرلمان حتى وإن كانت تشكل أقلية ويعطي على مستوى المشاركة السياسية دورا أكبر للمواطن في تحديد الخارطة السياسية، ومنه المحافظة على التعددية الحزبية والابتعاد عن القطبية الأحادية والثنائية الحزبية.

إلا أنه من جهة ثانية أفرز العديد من الثغرات على شاكلة نظام الأغلبية في دورين ومن ذالك أنه يؤدي إلى ظهور أحزاب مجهرية تفتقر لوجود قاعدة شعبية معتبرة وهو ما يساهم في تمييع المعارضة وهدر المال العام واجترار برامج أحزاب الأخرى، فهذا التعديل إن دل على شيء فإنما يدل على عجزه كونه حلا ترقيعيا كباقي الحلول المقدمة سابقا من السلطة.

كما أن الاعتماد نظام الانتخاب بالقائمة المغلقة يحمل هو الأخر في طياته العديد من الثغرات فالترتيب في القوائم الانتخابية يبقى حكرا على ثلة من أعضاء المكاتب الولائية للأحزاب لا يمثلون إلا أنفسهم دون أي دور للمواطنين لأن المحسوبية والرشوة التي يتسبب فيها كثيرا أعضاء أو رؤساء المكاتب الولائية للأحزاب تقف حائلا دون حرية اختيارهم خاصة بما يتعلق بترتيب المترشحين نتيجة الانتخاب تحسم قبل التصويت وذلك بإقصاء الكثير من المناضلين الأكفاء[1] ومن جهة أخرى فإنه غالبا ما تتم عملية ضبط القوائم بحضور العامل التقليدي كالنزعة القبلية وغيرها في انتقاء المرشحين على حساب الكفاءة والنزاهة.

- **ثانيا: نسبة المشاركة السياسية:** يسعى هذا الجزء من الدراسة إلى رصد وتحليل علاقة وانعكاسات النظم الانتخابية بصفة عامة على قضايا مهمة في العملية السياسية والتطور السياسي وبصفة خاصة على مسألة المشاركة السياسية، وقبل التطرق إلى إعطاء الخطوط الكبرى للنتائج في سياق المقارنة يجدر أولا استعراض معطيات ونتائج مخرجات العملية الانتخابية التي تعد من أهم الأرقام التي يستوجب الوقوف عندها في القراءة الانتخابية كونها تشكل رهانا أكبر سواء للأحزاب المتنافسة أو للسلطة الحاكمة وعليه فقد أفرز تطبيق الأمر1997 والقانون العضوي رقم 2012 تباينا واضحا في نسبة المشاركة السياسية كما سيتم الإشارة إلى المواعيد الانتخابية الأخرى لتوضيح جوهر المقارنة مع توضيح ذالك بيانيا.

[1]- طيبي، "مآخذ النظام الانتخابي الجزائري وسبل إصلاحه" انظر الرابط:
http://www.arabsi.org/index.php?option=com_content&view=article&id=533:2012-06-05-09-12-48&catid=62:2012-02-25-14-11-51&Itemid=86 تاريخ الدخول2013/11/10.

الجدول رقم "10" يوضح نسبة المشاركة السياسية الانتخابات التشريعية من1199-2012.

المواعيد الانتخابية	عدد المسجلين	عدد المسجلين الناخبين	نسبة المشاركة بالنسبة %	عدد الأصوات الملغـــاة	عدد الأصوات المعبر عنها
	.258.55413	.822.6257	٪59	24.9069	.897.7196
1997/06/05	16.767.309	10.999.139	% 5.6 6	502.787	10.496.352
2002/05/30	.951.12717	.288.5368	٪ ,1746	67.6698	.420.8677
2007/05/17	.761.08418	.692.8916	٪ ,6735	65.0649	.727.8275
2012/05/10	.645.84121	.339.0269	٪ 3,144	.704.0471	.634.9797

المصدر: من إعداد الباحث بعد الإطلاع على إعلان نتائج المجلس الدستوري.

الشكل قم "50" يوضح تطور المشاركة السياسية في الانتخابات التشريعية من 1991-2012.

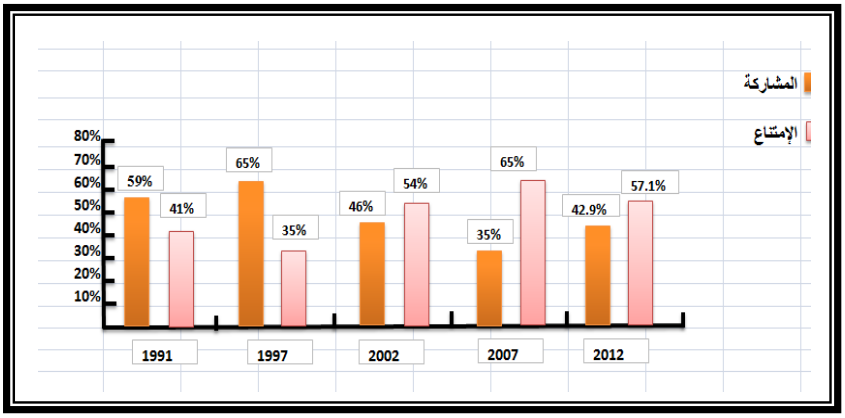

المصدر: من إعداد الباحث بعد الإطلاع على النتائج.

يتبين من خلال استقراء النتائج السابقة أنه رغم ارتفاع نسبة المسجلين في إنتخابات2012 بـ645.84121. مليون ناخب عن تلك المسجل في عام1997 والمقدرة بـ16.767.309مليون ناخب وهو ما يعد زيادة في عدد الأشخاص المسجلين وعلى الصعيد الوطني بـ5ملايين شخص مقارنة بعام1997 إلا أن نسبة المشاركة في إنتخابات2012 سجلت انخفاضا واضحا حيث بلغت 3,144 % مقارنة بتلك المسجلة في عام1997

والتي بلغت65.6%[1] وترجع نسبة الامتناع والعزوف لأكثر من نصف الناخبين58% التي أصبحت سمة كل المواعيد الانتخابية في نظر العديد من دوائر البحث في الأقطار العربية إلى ما يلي:[2]

- معظم الناخبين لم يعد لهم الثقة بأن الإيداء بأصواتهم ستحدث فارقا مع ما هو محددا سابقا.

- بقاء نفس الأحزاب والشخصيات النافذة على مدى عقود من الزمن في هرم النظام السياسي.

- حالة الضعف - والزبونية- المرسومة على كافة البرلمانات العربية.

فهذه الأسباب لا تخرج عنها الجزائر وذالك ما يمكن توضحه من خلال:

- إن العدد المبالغ فيه اعتماد الأحزاب لأكثر من20 حزب للمرة الأولى خلال شهري جانفي وفيفري حال دون العديد منها للتحضير الجيد في تعبئة الهيئة الانتخابية لكسب قاعدة شعبية تمكنها من دخول قبة البرلمان وأفضى إلى تشتت أصوات الناخبين زيادة على أن عدم احتساب القوائم التي لا تتحصل على ما نسبته 5% على مستوى الدائرة الانتخابية قد استفادت منه الأحزاب الكبيرة لذلك نجد أن ما نسبته18.25% أي 1.704.047 صوت لم تحتسب بالمرة لأنها لم تختر أي من المرشحين وهذا يعني أن العرض السياسي المقدم (أحزاب وبرامج) خلال 2012 لا يستجيب لرغبات الناخبين[3] فمن شأنه ألا يعطي للبرلمان القادم الأحقية في تعميق الإصلاحات ما يجعل من السلطة التنفيذية المشرف والمبادر بالتعديلات كما كانت عليه .

- إن دخول أقدم حزب معارض جبهة القوى الاشتراكية بعد مقاطعته المواعيد الانتخابية السابقة وتكتل كل الأحزاب الإسلامية تحت "حزب تكتل الجزائر خضراء" هو ما زاد الأمر صعوبة أمام هذه الأحزاب المجهرية التي تفتقد للقاعدة الشعبية لحداثتها على الساحة السياسية.

- إن اعتماد نظام التمثيل النسبي ساهم وبشكل كبير في تمثيل كل التشكيلات السياسية وهذا مقارنة بنظام الأغلبية في دورين- إلا أن التزايد الهائل لعدد الأحزاب- أخلط على الناخبين مهمة التفريق بين الرسائل الانتخابية الخاصة بكل حزب فضلا على غياب برامج سياسية حقيقية تسوقه الأحزاب إلى الجماهير فجميع

---

[1]- يرجع العديد من المحللين أن انخفاض نسب المشاركة في الانتخابات التشريعية1997 إلى ضعف الاهتمام بالحدث السياسي الرسمي فضلا على طبيعة الحالة الأمنية التي تعكس انتشار الواسع للعمليات الإرهابية في العديد من المدن خاصة وأن الجماعات الإرهابية قد توعدت بالموت لكل من يشارك في الانتخابات. أنظر:- عبد الناصر جابي، الانتخابات الدولة والمجتمع، مرجع سابق، ص.247.

[2]- مايكل ماير، " الانتخابات في العالم العربي: وجهة نظر أوروبية"، أنظر الرابط:

http://alqudscenter.org/arabic/pages.php?local_type=128&local_details=2&id1=687&menu_id=7&program_id=10&cat_id=2 تاريخ الدخول05/ 11/ 2013.

[3]- الطاهر شقروش ، "الانتخابات التشريعية الجزائرية: انتكاسة الحركة الإسلامية الدواعي والدلالات"، انظر الرابط:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=329034 تاريخ الدخول 2013/10/11.

الأحزاب تقريبا تبنت برامج رئيس الجمهورية وتنازلت عن برامجها الحزبية وبالتالي اقتصرت حملاتها الانتخابية في حث الناخبين على التصويت لرفع نسبة المشاركة السياسية وليس دعوتها إلى المفاضلة بين البرامج الانتخابية وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال الائتلاف الحكومي1997 الذي ضم أربعة أحزاب سياسية* أو من خلال تكتل الأحزاب الإسلامية في إنتخابات2012.

أما بالمقارنة إنتخابات2012 مع انتخابات 2007 نجد أن نسبة المشاركة في الانتخابات (2012) تجاوزت 42.36 بالمائة بتلك البالغة في إنتخابات2007 نسبة 36.51 بالمئة فرغم ارتفاع الهيئة الانتخابية والمقدرة بـ18.7 مليون ناخب في2007 لم يصوت سوى 6 مليون وأثناء عملية الفرز تم إلغاء961 ورقة انتخابية وبالتالي بلغ عدد الأصوات المعبر عنها 05ملايين فقط من أصل18 مليون مسجل وهي أدنى نسبة مشاركة منذ الاستقلال.

أما في إنتخابات2012 فوصل عدد المسجلين إلى21.6 مليون ناخب في2012 أي بزيادة 3 ملايين ناخب وتوسيع الدائرة الحزبية من 27 حزب إلى44 حزب فضلا على القوائم الحرة ودخول أحزاب المعارضة الانتخابات وهو ما اعتبرته الصحافة الغربية كسب رهان المشاركة مقارنة بما كانت عليه في2007 إلا أن الأطراف داخلية اعتبرتها – حتى لو كانت النتائج المعلنة صحيحة- فهي ضعيفة بكل المقاييس لمنح الشرعية التمثيلية للبرلمان القادم مقارنة بما جند لها من كل الإمكانيات المادية والبشرية والإجرائية أجل رفع نسبتها[1].

فالنسبة المحققة تشير إلى أن ظاهرة العزوف الانتخابي لا زالت ملازمة لكل المواعيد الانتخابية حيث أن أكثر من12 مليون ناخب أي ما نسبته57 % قاطعوا الانتخابات هذا في حالة تجاوز الإحصائيات التي قدمتها السلطات الرسمية على أن 1.668.507 ناخب أدخلوا أوراق في صناديق الاقتراع دون أن يمنحوها لأي حزب فضلا على أن البعض الأخر اعتبر يوم الاقتراع يوم عطلة مدفوع الأجر[2].

فهذه الظاهرة تجد تفسيرها في فقدان الثقة في الانتخابات مهما اختلفت مستوياتها كوسيلة في التعبير عن الإرادة الشعبية وفي التغيير والتي ظلت نشاطا موسميا فضلا على فشل النظام الحزبي بكل توجهاته في أداء وظائفه نتيجة الأزمات الداخلية التي عاشتها الأحزاب السياسية بالإضافة إلى عوامل نفسية اجتماعية يعيشها المواطن الجزائري فمجالس منتخبة بفضل الإصلاح ساهم بشكل إيجابي في تحسين مسألة التمثيلية والمشاركة السياسية وهذا ما يؤكد أن الخلل لم يعد-إلى حد ما- في المنظومة القانونية-الانتخابية بل هو في المنظومة الذهنية التي تدير العملية الانتخابية والمتمثلة في طبيعة الثقافة والممارسة السياسية.

---

* - حزب التجمع الوطني الديمقراطي الفائز بـ155 مقعد و حزب جبهة التحرير الوطني بـ64 مقعد وحركة مجتمع السلم ب69 مقعد وحركة النهضة بـ34 مقعد بمجموع322 مقعد من اصل380 مقعد أنظر:- عبد الرزاق سويقات، مرجع سابق، ص.150.

[1]- حميد يسين، "حوار مع رئيس الحكومة الأسبق أحمد بن بيتور"، جريدة الخبر، العدد6731، بتاريخ 2012/05/31 ص.02.

2- خالد بوهند، مرجع سابق، ص.22.

ثالثا: انعكاس السلوك الانتخابي على توازن الخارطة الحزبية.

وفقا لمنهجية التحليل السياسي فإنه يفترض أولا قبل الشروع في انعكاسات نتائج المشاركة السياسية على مكانة الأحزاب في الخارطة السياسية وموقفها منها عرض نتائج كل حزب ومرتبته على المستوى الوطني وهذا من شأنه أن يساهم بقدر كبير في إطار المقارنه رصد أوجه التشابه والاختلاف بين الإستحقاقين الانتخابيين وهو ما يوضحه الجدول التالي.

الجدول رقم "20" يوضح عدد المقاعد كل حزب وترتيبه على المستوى الوطني 1997-2012.

اسم الحـــزب	عدد المقاعد المتحصل عليها في انتخابات 1997/06/05	الترتيب على المستوى الوطني	عدد المقاعد المتحصل عليها في انتخابات 2012/05/10	الترتيب على المستوى الوطني
جبهة التحرير الوطني	46	المرتبة 3	221	المرتبة 1
التجمع الوطني الديمقراطي	155	المرتبة 1	07	المرتبة 2
احزاب التيار الإسلامي	69 (حركة مجتمع السلم)	المرتبة 2	47 (تكتل الجزائر خضراء)	المرتبة 3

المصدر: من إعداد الباحث بعد الإطلاع على إعلان نتائج المجلس الدستوري.

باستقراء مخرجات العملية يتبين أن تطبيق الأمر1997 والقانون 2012 أفضيا لترسيخ ظاهرة **"الحزب المهيمن"** والذي يعبر بالضرورة حزب السلطة أو حزب الرئيس، وفي هذا السياق يرى "محمود المجدوب" أن السلطة التنفيذية في الأنظمة العربية هي أقوى السلطات ومن ثم فالحزب الذي تسانده هو أقوى الأحزاب حتى إن لم يكن له نصيب من التأثير الجماهيري[1].

وعليه ففي خضم الاستعداد لتنظيم انتخابات 05 جوان1997 سعت السلطة الحاكمة في إطار ترتيب أوراقها بعد مكسب الانتخابات الرئاسية إلى تحقيق مكسب ثاني وهو السيطرة على المؤسسة التشريعية وفي إطار ترتيباتها أخذت بعين الاعتبار كل المتغيرات التي من شأنها أن تقلب موازين القوى لصالح جهة أخرى كما حدث في تجربة1991 وعلى هذا تم إنشاء حزب جديد في أفريل1997 عرف باسم **"R.N.D".**

[1]- عمر فرحاتي، "النظم السياسية العربية بين سلبية الثابت وإيجابية المتغير"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني، 2002، ص.76.

أ- "حزب التجمع الوطني الديمقراطي R.N.D:

لقد أصبح في وقت قياسي (ثلاثة أشهر) أكبر حزب في الخارطة الحزبية كتيار بديل لحزب جبهة التحرير في الخارطة السياسية حقق للرئيس برنامجه الخاص بالاستقرار وتجديد شرعية النظام وبهيمنته على الحزب أسهمت جهوده في تحريك المصالحة باتجاه العمل على إخراج الجزائر من أزمتها[1].

وجرى الاقتراع ليعن المجلس الدستوري بفوز حزب التجمع الوطني الديمقراطي بأغلبية المقاعد155 أي بنسبة 33.69 % الأمر الذي سمح له بتحقيق الأغلبية ومنه السيطرة على تشكيل الحكومة،إلا أن هذه النتيجة لم تسلم من الانتقادات الحزبية التي استنكرت تجاوزات السلطة واعتبرت أن النتائج لا تعكس الإرادة الشعبية رغم أنها جرت تحت رقابة 73 بلد تحت لواء الأمم المتحدة والجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية الذين أجمعوا أنها جرت في شفافية تامة[2].

أما في الانتخابات التشريعية 2012 فقد أتى في المرتبة الثانية بحصيلة07 مقعد وهذا ما اعتبره بعض المتتبعين أنه شكل صدمة تتعلق بفقدانه الحضور في أكثر من15 ولاية[3] ويرجع ذالك لتوالي الهزات التي تستهدف زعيمه "أحمد أويحي" حيث ظهرت معارضة داخلية تحت اسم "لجنة إنقاذ التجمع الوطني الديمقراطي" حيث باشرت جمع التوقيعات وعلى الرغم من أن حنكة أمينه العام استطاعت إخماد هذا التوجه فهي لا تزال مفتوحة حتى الانتخابات الرئاسية القادمة هذه الممارسة كرستها كذالك الانتخابات 2012 عندما ألقى الرئيس بوتفليقة خطابه بسطيف الذي أكد فيه "أن الاستحقاق الانتخابي سيجري في ظل تعددية لم يسبق لها مثيل" وأشار ضمنيا إلى انتمائه الحزبي "حزب جبهة التحرير" وبعد أن جرت الانتخابات أعلن المجلس الدستوري عن الفوز الساحق لحزب الرئيس بأغلبية المقاعد221 أي48% .

وبعد إعادة النظر في الطعون البالغ عددها167 طعن خفض المجلس الدستوري حصته إلى208 مقعد حيث يرجع بعض المتتبعين للحدث السياسي أن هذه النتائج المحقق للحزب راجعة أساسا إلى نداء رئيس الجمهورية الناخبين قبل الانتخابات ما قد شجع ارتفاع نسبة مشاركة القاعدة التقليدية للحزب[4] ذالك أن برنامج الحزب هو في الحقيقة برنامج رئيس الجمهورية ومن جهة أخرى يرجع البعض الفوز إلى توفر العديد من المعطيات أبرزها:

---

[1]- هناء عبيد، "أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر"، في: التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام، 2004، ص.144.

[2]- كريمة جباري، مرجع سابق، ص.179.

[3]- منير مباركية، الانتخابات التشريعية في الجزائر(10 ماي2012): قراءة في التوقعات والنتائج والتداعيات.قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص.9.

[4]- المعهد الديمقراطي الوطني(**N.D.I**)، مرجع سابق، ص ص.26-27.

1- التوجه البرغماتي: إن الناخب الجزائري برغماتي حيث اتجه إلى الحفاظ على الوضع القائم نتيجة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي طرأت على المجتمع في العقدين الماضيين[1] خاصة وأن برنامج هذا الحزب هو برنامج رئيس الجمهورية الذي يحض بشعبية واسعة، كما أكد من جهة أخرى "حزب جبهة الجزائر الجديدة " وهو حزب أعتمد حديثا أن الانتخابات الأخيرة حولت رئيس الجمهورية من رئيس للجزائريين إلى رئيس لحزب جبهة التحرير ومن حكم بين الأحزاب إلى طرف متنافس في الحملة[2] وهذا في الحقيقة ما يخل بوعود رئيس الجمهورية الذي دعى إلى حياد الإدارة لنزاهة العملية الانتخابية.

2- المؤسسة العسكرية: شكلت هذه المؤسسة وعبر التاريخ صانعت أمجاد حزب جبهة التحرير الوطني الذي استفاد من أصوات الجيش وعناصر أسلاك الأمن المشتركة، وفي هذا السياق يقول عبد المجيد مناصرة "إننا لم ننافس حزبا بل دولة وبالتالي ضاعت فرصت التغيير والبرلمان القادم هو برلمان "حزب جيش الشعبي الوطني"[3]، فهذا التفسير يعد معقولا لحد ما خصوصا إذا قارنا عدد أصوات التي حصل عليها الحزب13 مليون صوت بعدد أفراد الجيش.

من جهة أخرى فإن تشتيت الوعاء الانتخابي من خلال اعتماد الأحزاب المجهرية التي عجزت الحصول على عدد من الأصوات تتجاوز به عتبة التمثيل5 % فضلا على مقاطعة أكثر من12 مليون ناخب ما جعل الفوز بالأغلبية حلف حزب جبهة التحرير دون منازع، وعليه فإن فوز كل من الحزبين الحاكمين **F.L.N/ R.N.D** بأغلبية المقاعد يعد تكريسا للوضع القائم("الحزب المهيمن") بدلا أن يؤدي التغيير إلى صالح الإسلاميين أو لغيرهم وبهذا ظلت سمة الدوران بدل التداول سمة راسخة في ثقافة النظام السياسي وتطور مؤسساته.

ب- الأحزاب الإسلامية: بالعودة إلى نتائج الانتخابية لعام1997 تبرز مكانة التي احتلها التيار الإسلامي مقارنة بغيرها من الاستحقاقات حيث احتلت حركة مجتمع السلم المرتبة الثانية وطنيا بعد - حزب الرئيس - التجمع الوطني الديمقراطي حيث نالت69 مقعدا أي 8114. % وقبل حزب جبهة التحرير الوطني في المرتبة الثالثة بـ46 مقعد، أما حركة النهضة فقد فاجأت الجميع في أول فرصة لها بعد الانتخابات التشريعية الملغاة1991 حيث تحصلت على34 مقعد أي الرابعة وطنيا بنسبة 8.720 % حيث سجلت تواجدها في أكثر من23 ولاية[4].

---

[1]- جريدة صوت الأحرار، العدد4335، بتاريخ 2013/05/14، ص.02.

[2]- جريدة الخبر، العدد5717، بتارخ2012/05/17، ص.03.

[3]- منير مباركية ، الانتخابات التشريعية في الجزائر(10 ماي2012): قراءة في التوقعات والنتائج والتداعيات.قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص.15.

[4]- عبد الناصر جابي، الانتخابات: الدولة والمجتمع. الجزائر: دار القصبة للنشر،1998.، ص.263.

وعلى هذا الاساس يمكن القول أن انتخابات05جوان1997 كرست خيارات السلطة الحاكمة فحركة مجتمع السلم-حماس سابقا-لم تعد تصر على المناداة بالنظام السياسي الإسلامي كبديل أوحد، بل غيرت من خطابها وأصبحت تركز على مبادئ وأسس يقوم عيها برنامج حزب النهضة كنبذ العنف، وأكثر من ذالك أصبح الإسلام السياسي لا يمانع تحرير قوى السوق وهذا ما يعني أنه بدا يندمج في النظام الوطني.[1]

ومن جهة أخرى فإن نتائج التيار الإسلامي في الانتخابات التشريعية2012 كانت على العكس من ذالك تاما فأصيب بخيبة أمل خصوصا وأنه كان يأمل في مكاسب كبيرة نتيجة التحالف على شاكلة نجاح الأحزاب الإسلامية في كل من النهضة في تونس والإخوان في مصر وحزب العدالة والتنمية في المغرب، ويكمن ذالك ليس بفقدانه المرتبة الأولى بل أنها لم تحقق مجتمعة سوى59 مقعد وهي نتيجة كانت تحرزها أحزابها منفردة في الانتخابات السابقة.[2]

من جهة أخرى لا يمكن إسقاط خسارة الإسلاميين في الجزائر[**] على شاكلة الأحزاب الإسلامية في الأقطار الأخرى لأنهم كانوا مشاركين في السلطة منذ أكثر من15 سنة حيث منحوا مسؤوليات سياسية جعلهم في نظر الناخب البسيط لا يختلفون عن نظائرهم من التشكيلات السياسية الأخرى في السلطة بل إن خسارتهم التي كانت مفاجئة للعديد منهم وقد أرجعتها العديد من التحليلات السياسية إلى توفر جملة من المتغيرات أبرزها ما يلي:

1- الخطاب الإيديولوجي التخويفي من وصول الإسلاميين للسلطة وما سينجر عنه من أزمات خاصة وأن تجربة 1991 بقيت راسخة في الضمير الجمعي لكل الجزائريين فضلا على ترتب مضايقات غربية كما هو الحال مع مالي ومصر وإيران..الخ وتراجع بعض المكاسب المحققة خاصة اتجاه المرأة ، فهذه المعطيات تمنح لنظام فرصة أكبر على استغلال كل لمشاعر المناهضة للإسلاميين وهذا كان أبرز متغيرات تفسير تراجع التيار الإسلامي ولا يزال.[3]

---

[1]- طارق عاشور، تطور العلاقة بين البرلمان والحكومة في النظام السياسي الجزائري1997-2007، مذكرة ماجيستير، جامعة باتنة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2008، ص.39.

[2]- منير مباركية ، مرجع سابق، ص.9.

[**]- تجدر الإشارة إلى أن هناك فروقا جوهرية بين الأحزاب الإسلامية التي شاركت في إنتخابات2012 وبين الأحزاب الإسلامية في كل من تونس ومصر الذين كانا من ضحايا استبداد النظم المغلقة بينما كانت الأحزاب الإسلامية الجزائرية جزاء من المنظومة السياسية فحركة مجتمع السلم التي ساهمت في شرعنة النظام منذ انضمامها إلى المجلس الوطني الإنتقالي1994 من أجل ملئ الفراغ وبالتالي فإن تراجعها يعد في نظر العديد من المحللين معاقبة من الناخبين لها لأنهم سئموا ازدواجية الخطاب بين" المعارضة السلطوية" و"السلطة المعارضتية" فضلا عن انقساماتها المتناهية أنظر:- بوحنية قوي، "الجزائر – المغرب – موريتانيا في ظل الربيع العربي: إصلاحات أو استعصاء ديمقراطي؟"، موقع الجماعة العربية للديمقراطية، 4 يناير 2013 ، ص.9. أنظر الرابط:

http://arabsfordemocracy.org/uploads/alg.bou.Dec2012.pdf تاريخ الدخول2013/11/06

[3]- منير مباركية ، مرجع سابق، ص.18.

2- لجنة المشاورات التي أسسها رئيس الجمهورية لتولي الحوار مع القوى السياسية حول مقترحات الإصلاح وفي إطار استقبالها لأحزاب أكدت بعض المنطلقات السياسية أبرزها تفويت الفرصة على رموز جبهة الإنقاذ المنحلة وهذا ما يؤكد الخيار الإستئصالي للإسلام السياسي.[1]

الفرع الثالث: أثر النظام الانتخابي على أداء المجالس المنتخبة.

يعتبر وجود سلطة تشريعية حقيقية من أبرز مقومات الشرعية الديمقراطية فهي فضلا عما تشكله من قيود على تركيز السلطة فهي تقتضي انتخابات حرة كآلية للاختيار العام، وعليه فرغم مساهمة نظام التمثيل النسبي بالقائمة في ولوج العديد من التشكيلات السياسية قبة البرلمان بشكل أحسن بكثير من نظام الأغلبية،إلا أن الوضع داخل هذه المؤسسة تميز بالسلبية في الأداء ويتجلى ذالك في وجود أحزاب موالية للحكومة كأغلبية عددية تغلق الممارسة البرلمانية وتؤمن سياسيا السير العادي للعمل الحكومي بعيدا عن الإنفلاتات التي قد تنجم عن غياب للأغلبية المريحة.

وهذا ما يمكن رصده عبر مختلف الفترات البرلمانية، فبالرغم من إقرار التعددية سنة1989 إلا أنها لم تؤدي للتناوب وتبعا لذالك اتجه الفضاء السياسي الانتخابي نحو "القطب السياسي" الذي يجد تعبيره في جبهة التحرير والتجمع الوطني[2] سواء في العهدة البرلمانية1997-2002 عندما حصل حزب التجمع الوطني على الأغلبية المريحة155 مقعد أي بنسبة33.99 %خاصة إذا ما أضيفت له مقاعد جبهة التحرير وحركة مجتمع السلم أي 133مقعد وهي الأحزاب التي شكلت الأغلبية، أو في الفترة البرلمانية الثانية2002-2007 عندما حصل حزب جبهة التحرير على الأغلبية المريحة 199مقعد أي بنسبة35.52 %خاصة بإضافة مقاعد التجمع الوطني وحركة مجتمع السلم أي 90مقعد، أو في الفترة البرلمانية الاخيرة2007-2012 عندما حصل جبهة التحرير على الأغلبية المريحة لوحده أي 221مقعدا.

في كل هذه الفترات ظلت أحزاب الأغلبية تؤازر الجهاز التنفيذي عن طريق منح الثقة والوقوف في وجه اقتراحات المعارضة- بدلا من تجميع المطالب وتسييسها- وذلك في سياق ترابط عضوي مع الحكومة فمن غير المنطقي أن تمارس ضغوطا على حكومة تتألف منها وفي المقابل معارضة لا تتمتع بمواقع تمكنها من التأثير فعليا في الممارسة البرلمانية فهذا الوضع جعل المؤسسة التشريعية بعيدة عن النقد البناء الذي يقوي أسسها ويجعلها في منأى عن الاستقرار السياسي رغم الاستمرارية المادية لها[3].

وعليه فأغلب أعضاء المجلس الشعبي الوطني لا يتمتعون بتمثيلية حقيقية مكتسبة بفضل الانتخابات فبالنظر إلى ظروف الترشيح لكثير منهم نستكشف العلاقة التي تربطهم بالسلطة من الأعلى وبالناخبين من

---

[1] - عصام بن الشيخ، مرجع سابق ص.8.

[2]- المنظمة الدولية لنشر التقارير حول الديمقراطية ، تقييم إطار تنظيم الانتخابات في الجزائر DRI ،2007 ، ص.11 .

[3]- عبد الرزاق سويقات، مرجع سابق، ص ص.53-54.

الأسفل نجد أنفسنا أمام مقاولين برلمانيين وليس أمام نواب سياسيين فالترشح للانتخابات التشريعية بالنسبة إلى حزبي النظام F.L.N/ R.N.D غالبا ما يتم عبر صفقات تبرم بين السلطة المركزية وفروعها المحلية من ناحية، ومرشحين تتوفر فيهم مواصفات الوكيل الزبوني* القادر بفضل عوامل شتى على ضمان أصوات الناخبين[1]، وتتم العملية في صورة وعود من السلطة وهيئاتها للمرشح ومن المرشح للناخبين، فهذه الممارسات تخل جملة وتفصيلا بالممارسة الديمقراطية عامة وبالعمل البرلماني بصفة خاصة.

فمن جهة جبهة التحرير فإن ضابط القوائم الانتخابية يتم بطريقتين الأولى شكلية أما الثانية حاسمة حيث تتم الأولى على مستوى المحافظات التي تدرس ملفات الترشح وتبعث بالقائمة إلى اللجنة الوطنية التي تنظر بدورها في اقتراحاتها، لكن ما يحدث هو أن القائمة المعتمدة في النهاية تكون مغايرة لما أقرته المحافظات، وفي هذا السياق قال الرئيس بوتفليقة"إن بعضا من متصدري القائمة تم شرائهم"،

إن هذه الممارسات تجعل من عملية إعداد قوائم الانتخابية نتاجا لموازين قوى بين مختلف الفاعلين في العملية الانتخابية، فتتم حينا باسم مخزون بعضهم الانتخابي وفقا للمعيار الجهوي والقبلي وأحيانا أخرى باسم المنصب الحكومي فلقد كان على رأس القوائم الإنتخابية19 وزيرا في الانتخابات التشريعية 2007[2] والسؤال المطروح لماذا يفكر المقاول للترشح كنائب مشرع هل هو حامل لمشروع تغيير يساهم في حل مشاكل الجماهير؟.

لا شك أن هدفه هو ولوج مراكز القرار أو العودة إليها ومنه الحصول على الحصانة البرلمانية وتوظيفها كمشروع يدر على صاحبه الكثير من المكاسب وهذا يجد تبريره في الدور الرقابي الذي أصبح منعدما ولا أدل على ذالك من تشكيل البرلمان لبعض لجان التحقيق وبقاء تقاريرها في أدراج المكاتب كتقرير لجنة التحقيق المتعلق بتزوير إنتخابات1997، كما أنه خلال الدورة الخريفية2003 فمن من مجموع119 سؤالا شفويا لم يجب سوى على31 سؤالا وبقي88 سؤالا بدون رد وهذا في أربع جلسات مخصصة للرد[3] فضلا على أن الكثير من النواب يعزفون عن طرح الأسئلة وحضور جلسات البرلمان و هذا راجع لتدني المستواهم الثقافي.

---

*- الزابونية هي نمط علائقي قائم على التبعية الشخصية التي تربط الزبون برب العمل الذي يمثل مسبغ النعمة في هذه العملية التبادلية، وانطلاقا من ضرورة الطاعة المطلقة بحثا عن مرتبة عليا في السلم الاجتماعي يتم استنادا إلى معايير غير عقلانية أبرزها النسب والانتماء القبلي آو الديني والجهوي والملاحظ أن توزيع الأدوار في هذه اللعبة يكون دوري طبقا لمقتضيات السياق واستراتيجياته. أنظر:- طارق عاشور، "معوقات التجربة البرلمانية في الجزائر1997-2011: دراسة في بعض المتغيرات السياسية مجلة العربية للعلوم السياسية، العدد34، 2012، ص ص.10-11.

[1]- صالح بلحاج، السلطة التشريعية، السلطة التشريعية ومكانتها في النظام السياسي الجزائري. الجزائر: مؤسسة الطباعة الشعبية للجيش،2012 ، ص.133.

[2]- ناجي عبد النور أزمة المشاركة السياسية في الجزائر، مرجع سابق، ص.14.

[3]- عبد الرزاق سويقات، مرجع سابق، ص.165.

الخاتمة:

وعليه فإن غياب الكفاءة المهنية والتأهيل لدى الكوادر نظرا لافتقار الإدارة المحلية إلى الأساليب العصرية في التكوين التسيير مما انعكس سلبا على أداء المجالس المنتخبة وعطل من وتيرة التنمية المستدامة فالنظام الانتخابي المعتمد في الجزائر مكن من إيجاد مجالس منتخبة محلية ووطنية مما يؤدي منطقيا إلى السير الحسن للمؤسسات المنتخبة، إلا أن غياب الكفاءة المهنية والتأهيل لدى الإطارات أدى إلى أداء سلبي لهذه المجالس المنتخبة منذ وجودها، وهذا ما جعل المعارضة في حالة من العقم التنافسي[*]، فلقد حاولت أحيانا التعبير عن معارضتها بطرح الأسئلة الشفوية والكتابية حينا وأحيانا أخرى من خلال الانسحاب من القاعة لكن بدون فعالية

وعموما يترتب على الخلل التمثيلي في المجالس المنتخبة تداعيات على العملية السياسية كتعميق حالة عدم الثقة بين الحكام والمعارضة، حيث يترسخ لدى المعارضة أنه لا أمل للوصول إلى السلطة ناهيك عن تداولها خصوصا في ظل إخفاقها المستمر في المواعيد الانتخابية ما يحول دون تقوية التعددية الحزبية كركن في عملية الانفتاح السياسي خصوصا في ظل الفوز الكاسح لأحزاب السلطة فضلا على العزوف الانتخابي للمواطن المقتنع بأن نتائج الانتخابات محسومة سلفا وهو ما يكافئ منطقيا المعادلة المعدومة لصفة المعارضة والبرلمان التمثيلي.

[*] - فدور النواب بقي حبيس مناقشة النصوص واقتراح تعديلات طفيفة لملئ فراغات تركتها السلطة عمدا، حتى ترتدي العملية ثوب التشريع البرلماني أما الأصوات المعارضة فهي قلة وغير قادرة على تمرير أي تعديل.